

الندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات
(GSR)

داكار، السنغال، 10-12 نوفمبر 2010

تقرير الرئيس



المحتويات

الصفحة

3	ملخص تنفيذي
4	جلسة تقديم التقارير
5	الجلسة الأولى: بناء العالم الرقمي اليوم: عالم الغد: أثر النطاق العريض على الاقتصاد
6	الجلسة الثانية: التنظيم في القرن الحادي والعشرين
7	الجلسة الثالثة: الطيف عند الانتقال: الفائض الرقمي
8	الجلسة الرابعة: حل النزاعات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
10	الجلسة الخامسة: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ: ما هو دور الهيئات التنظيمية؟
11	الجلسة السادسة: مواجهة التهديدات السيبرانية
13	الجلسة السابعة: العيش حياة مجتمع المعلومات
15	الجلسة الثامنة: قياس الكفاءة التنظيمية
16	ورشة عمل بشأن توصيل مدرسة، توصيل مجتمع
18	ورشة عمل بشأن البرامج الوطنية لتوصيل المدارس
19	آفاق المستقبل والاحتتام
21	الملحق ألف
21	الندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات أفضل الممارسات لتمكين النفاذ المفتوح

ملخص تنفيذي

عقدت الندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات (GSR10) التي نظمها مكتب تنمية الاتصالات (BDT) بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بالتعاون مع الهيئة التنظيمية للاتصالات والبريد (ARTP) بالسنغال، في داكار، السنغال.

وترأس فخامة الرئيس عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، حفل الافتتاح بصحبة الأمين العام للاتحاد، الدكتور حمدون توريه ومدير مكتب تنمية الاتصالات السيد سامي البشير المرشد. وعمل السيد ندونغو دياو، المدير العام للهيئة التنظيمية للاتصالات والبريد رئيساً للندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات. وجذب حدث هذا العام 437 مشاركاً، وجمع ما بين المنظمين وصانعي السياسات وموردي خدمات الاتصالات من 81 بلداً.

وكان موضوع اجتماع هذا العام "تفعيل العالم الرقمي، عالم الغد" وبحث الاجتماع التحديات التي تواجه المنظمين لحفز نشر الاتصالات عريضة النطاق على الصعيد الوطني من خلال قواعد تنظيمية تكيفية ومستهدفة وأدوات مبتكرة. كما ركزت الندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات على الحاجة إلى مجازاة وتيرة تحول وتكامل الشبكات المنشرة، وخاصة عن طريق تكييف الهياكل والولايات المؤسسية واعتماد أفضل الممارسات المتطورة وتبني أدوات جديدة مثل التقنيات المبتكرة لفض النزاعات.

وتضمنت ندوة هذا العام ثمان جلسات عامة وجلسة بشأن آفاق المستقبل. كما اشتملت الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات على جلسة غداء للتعارف. وبالإضافة إلى المناقشات والعروض في إطار حلقات النقاش، عقدت ورشتي عمل تفاعليتين: الأولى عن موضوع "البناء على أساس النطاق العريض" والثانية عن "الخطط الوطنية لتوصيل المدارس" واشتملتا على مبادرة الاتحاد الرائدة "توصيل مدرسة، توصيل مجتمع".

وكما جرت العادة في الندوات العالمية السابقة لمنظمي الاتصالات جرى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة نتائج معنونة "المبادئ التوجيهية لتفعيل النفاذ المفتوح". وتعرب هذه المبادئ التوجيهية عن توافق الآراء الذي توصلت إليه في الاجتماع الهيئات التنظيمية الوطنية الحاضرة. ومرفق بهذا التقرير (الملحق ألف) النص النهائي للمبادئ التوجيهية.

ومع زيادة تعقيد بيئة سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هناك حاجة إلى إعادة التفكير في مختلف درجات التنظيم لتعديل الاستراتيجيات والأطر التنظيمية للنطاق العريض حول المفهوم المتعدد الجوانب للنفاذ المفتوح إلى الشبكات ومن خلالها، مما يوفر منافسة فعالة ويضمن في الوقت نفسه للمستهلكين خدمات يمكنهم الحصول عليها ومقبولة السعر وموثوقة. وقد تكون هناك حاجة الآن إلى مجموعة جديدة من القواعد التنظيمية لتحقيق التوازن السليم بين منافسة الخدمات ومنافسة البنية التحتية للتغلب على التحديات المرتبطة بالنفاذ إلى شبكات وخدمات النطاق العريض.

وصدرت مجموعة من ورقات المناقشة التي أعدت في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات من أجل التجمع العالمي للمنظمين للتوصل إلى فهم مشترك بشأن المسائل التنظيمية الرئيسية. وهي متاحة على موقع الندوة على الويب في:

www.itu.int/ITU-D/treg/Events/Seminars/GSR/GSR10/document/documents.html

حفل الافتتاح

أقيم حفل الافتتاح في 10 نوفمبر 2010. وألقت الشخصيات التالية أسماؤها بيانات على التوالي:

السيد ندونغو دياو، المدير العام للهيئة التنظيمية للاتصالات والبريد بالسنغال ورئيس الندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات، رحب بالمشاركين وأعرب عن شكره للاتحاد لتنظيمه هذا الحدث المهم في السنغال وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لأول مرة. وسلط الضوء على بعض الإجراءات المنفذة مؤخراً في السنغال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة في مجالي التعليم والصحة، تحت رئاسة الرئيس واد، التي مكنت رؤيته ومبادراته من أن تصبح السنغال من بين البلدان الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إفريقيا.

السيد سامي البشير المرشد، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد أعرب عن شكره لفخامة الرئيس عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال والسلطات السنغالية والهيئة التنظيمية للاتصالات والبريد على استضافة المنتدى العالمي لقادة الصناعة (GILF) والندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات وعلى توفير جميع المرافق اللازمة لتهيئة ظروف عمل ممتازة للمشاركين. وبعد الإشارة إلى مهمة مكتب تنمية الاتصالات وأهداف هذه الندوة، قال إنه يشعر بسعادة بالغة ويتشرف بتنظيم هذه الندوة لأول مرة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الدكتور حمدون توريه، الأمين العام للاتحاد رحب بالمشاركين وأعرب عن شكره لفخامة الرئيس عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال وجميع السلطات السنغالية على استضافة هذا الحدث. وأشار إلى الإجراءات العظيمة التي نفذها الرئيس واد في كل من السنغال وإفريقيا لسد الفجوة الرقمية وتحقيق منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع. وذكر الحاضرين بأن الرئيس واد صاحب بصيرة نافذة وأسهم بشكل كبير في نجاح القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمبادرته الرائعة لإنشاء صندوق التضامن الرقمي. وأشار إلى أن الاتحاد يشعر بفخر كبير لتكريم الرئيس واد بأول جائزة على الإطلاق للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف، في 17 مايو 2006.

فخامة الرئيس عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، ترأس حفل الافتتاح وأكد لدى توجيه كلمة إلى الحاضرين أنه لا بد من أن يستفيد الجميع من مزايا المكاسب الرقمية. وأشار إلى بعض المبادرات الوطنية الخاصة بالشباب، مثل "الأكشاك السيبرانية" وطلب إلى المنظمين تركيز جهودهم على تحد واحد بسيط: حاسوب للجميع، اتصالات رقمية للجميع. وقال أيضاً إن السنغال تشعر بسعادة بالغة بإنجازات الاتحاد والدعم المقدم إلى البلدان النامية للمضي قدماً في تنفيذ مجتمع المعلومات والعالم الرقمي، ومن جانبه، قال إنه لن يدخر جهداً لمساعدة الاتحاد في عمله والمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

جلسة تقديم التقارير

السيد محفوظ ولد إبراهيم، نائب المدير التنفيذي لشركة أكسبريسو السنغال (Expresso Senegal) بالسنغال ورئيس المنتدى العالمي لقادة الصناعة، عرض تقرير المنتدى العالمي لقادة الصناعة ومجموعتين من التوصيات، تتعلق الأولى بموضوع تأمين مستقبل لاسلكي والثانية بشأن وضع سياسة "مرنة" وبيئة تنظيمية.¹

السيد الأغني ب. غايي، المدير العام لهيئة تنظيم المرافق العامة بغامبيا ونائب رئيس جمعية منظمي الاتصالات في غرب إفريقيا (WATRA) ورئيس اجتماع الجمعيات التنظيمية المعقود قبل هذه الندوة مباشرة. وعرض تقارير عن بعض المسائل التي نوقشت خلال هذا الاجتماع، بما في ذلك حالة التنسيق التنظيمي والتحديات التي تواجهه والخبرات الإقليمية المتعلقة بالتحوال المتنقل الدولي والانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي.²

¹ يمكن تنزيل توصيات المنتدى العالمي لقادة الصناعة المقدمة إلى الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات في: www.itu.int/ITU-D/partners/GILF/2010/documents/GILF-recommendations-en.pdf

² يرد تقرير اجتماع الجمعيات التنظيمية في: www.itu.int/ITU-D/treg/Events/Seminars/GSR/GSR10/rras10/index-en.html

الجلسة الأولى: بناء العالم الرقمي اليوم: عالم الغد: أثر النطاق العريض على الاقتصاد

أدار الجلسة السيد ندونغو دياو، المدير العام للهيئة التنظيمية للاتصالات والبريد بالسنغال ورئيس الندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات.

الدكتور راول ل. كاتز، المدرس المساعد بكلية التمويل والاقتصاد، ومدير بحوث الاستراتيجيات التجارية بمعهد كولومبيا للاتصالات والمعلومات وصاحب ورقة المناقشة المتعلقة بفهم أثر النطاق العريض على الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي المقدمة إلى الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات. أشار إلى أن النطاق العريض يحقق منافع اقتصادية شأنه شأن الاستثمارات الأخرى في البنية التحتية ويمكن أن يؤدي بعوائد اقتصادية ماثلة، تؤثر مباشرة على رأس المال من العمالة واستهلاك الأسر المعيشية، مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر فائض المستهلكين، الذي يعود بالمنافع على السكان عموماً، تأثيراً مباشراً على الحصول على الخدمات الأخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم، وبالتالي يوفر قيمة للأموال من أجل الاستثمار. والسؤال هو كيف يمكن مواصلة هذا النمو لضمان أن الأثر الملحوظ في البلدان المتقدمة ينعكس أيضاً في البلدان النامية. ويمكن قياس أثر السياسة العامة من خلال دراسات السوق التي يمكن أن تؤدي إلى وضع المزيد من الأهداف بالإضافة إلى فهم أسباب بطء لحاق النطاق العريض، مثل سياسة فرض الضرائب. وتؤثر هذه الأهداف بدورها على التمكين من مراقبة أثر النطاق العريض على الاقتصاد.

السيدة مينيون كلايرن، المفوضة في اللجنة الفيدرالية للاتصالات (FCC) بالولايات المتحدة سألت لماذا تؤكد في العديد من البيانات والملاحظات أن الحكومة الفيدرالية ينبغي أن تركز على جهود الاعتماد فضلاً عن جهود النشر من أجل تحقيق هدفها المتمثل في استعمال جميع الأمريكيين للنطاق العريض. وعرضت المفوضة كلايرن الآثار الإيجابية للنطاق العريض وأكدت أن النطاق العريض يعالج مسائل الفقر وتؤثر الحلول التي توفرها التكنولوجيات والخدمات المتقدمة تأثيراً إيجابياً على هذه المسائل، بعملها كأدوات علاجية.

السيد ر. ك. أرنولد، أمين هيئة تنظيم الاتصالات في الهند (TRAI)، أوضح أنه بالرغم من النمو غير المسبوق في الكثافة الهاتفية، التي يماثل فيها نمو استعمال الخدمات المتنقلة نمو سكان غامبيا، فإن الكثافة الهاتفية في الهند منخفضة بالنسبة إلى عدد سكان يتجاوز المليار. ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى تغلغل الخطوط الأرضية في الماضي، حيث لا يتجاوز عدد الخطوط الأرضية 35 مليون خط. وبدأ الوضع يتغير مع دخول شركات جديدة في السوق تقدم اتصالات النطاق العريض من خلال مختلف التكنولوجيات مثل خطوط المشترك الرقمية والكبلات. والإطلاق قريب العهد لتراخيص الخطوط المتنقلة من الجيل الثالث والسوق التنافسي في الهند يعينان أن الندوات العالمية لمنظمي الاتصالات القادمة ستحدث عن نمو النطاق العريض في الهند.

السيد ولد إبراهيم محفوظ، نائب المدير العام لشركة إكسبريسو سنغال قال إن النفاذ إلى النطاق العريض ضروري لمجالي الصحة والتعليم وهما من المجالات الأساسية في مكافحة الفقر. وعندما تزيد مستويات العمالة، ينخفض الفقر وعن طريق تعزيز التعليم ستزيد الموارد البشرية الفكرية في إفريقيا. وتحدث عن تنافسية السوق السنغالي، فأشار إلى أن معظم الدخل لا يزال يأتي من الخدمات الصوتية. وأضاف أن إفريقيا تستفيد من الكبلات البحرية والألياف البصرية ولكنها تعاني من نقص المحتوى المحلي ونقاط تبادل الإنترنت ومراقبة المحاور. وفي هذا الصدد، على المنظمين إجراء إصلاحات في مجالات الطيف والمواصفات والمواد وتحتاج الشركات الجديدة إلى موارد وتمويل، ويتطلب ذلك تغييراً في التشريعات.

السيد الأغني ب. غايي، تحدث من وجهة نظر منظم خدمات عديدة (المياه والكهرباء، وغيرها) وأكد على أن المشكلة لا تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط، بل أن كيفية تناول مسألة البنية التحتية عموماً هي في مركز المشكلة، وأشار إلى أن الأمر يتطلب النظر إلى هذه المشكلة نظرة شمولية. ذلك أن التكاليف بالنسبة إلى المشغلين ليست قليلة ويعتبر خفض الاختناقات في البنية التحتية من الشواغل الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي النظر إلى جميع الخدمات مجتمعة ويجب أن تساهم القطاعات الأخرى، ربما بدعم أيضاً من البنك الدولي ومصرف التنمية الإفريقي، وجهات أخرى.

وأضاف أنه يجب النظر في البنية التحتية نظرة شمولية وفي الوقت نفسه محاولة البحث عن أوجه التآزر والأطر معاً لتوفير خدمة واحدة تتضمن القطاعات الأخرى.

وفتحت الجلسة بعد ذلك للتعليقات والمناقشة.

شدد في الجلسة على أن العديد من البلدان في إفريقيا تحاول وقف الاستثمارات الحكومية وتعتبر العديد من الحكومات في هذه القارة أن الضرائب 'دجاجة ذهبية'. وأشار أيضاً إلى أن هناك متغيرات أخرى بخلاف تلك المشار إليها في العرض تتعلق بالمجتمع والصحة ومستويات التنمية البشرية والحاجة إلى النظر لكل من المنظور الكلي والدقيق عند تناول هذه المسألة. واتفق على أن الحصول على البيانات الضرورية من الأمور الرئيسية في هذه العملية وأن الافتقار إلى البيانات يمثل مشكلة، وخاصة فيما يتعلق ببيانات السلاسل الزمنية، التي تتطلب بيانات دقيقة تغطي ثلاث أو أربع سنوات للوصول إلى استنتاجات صحيحة. وهناك حاجة أيضاً إلى مؤشرات الأثر مثل الأصول الثابتة والاستثمار الرأسمالي ومتغيرات أخرى لإجراء تحليل سليم. وعلى مستوى الاقتصاد الدقيق، عندما يستعمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم النطاق العريض، فسوف يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة الناتج ويمكن إدرار الدخل من الصادرات ذات الصلة.

الجلسة الثانية: التنظيم في القرن الحادي والعشرين

أدار الجلسة فخامة السيد خوسيه ريزك، وزير الاتصالات ومستشار رئيس الجمهورية الدومينيكية.

جانيت هيرنانديز، رئيسة مجموعة إدارة الاتصالات (TMG) عرضت إحدى ورقات المناقشة للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات بشأن تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الاقتصاد الرقمي. وأبرزت الورقة الاتجاهات السابقة والحالية، من زيادة عدد المشتركين في الخدمات الخلوية المتنقلة والنطاق العريض (الثابت والمتنقل) ونجاحات موقع يوتيوب وفيسبوك وغوغل إلى الاتجاهات التنظيمية مثل التحول من بيئة التنظيم السابق إلى بيئة التنظيم اللاحق وزيادة الحاجة إلى قوانين فعالة وصارمة بشأن المنافسة. والآن، تتفاعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى وتضيف تحديات تنظيمية جديدة إلى التحديات القائمة، وتستجيب الحكومات بمبادرات جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء والصحة الإلكترونية والتكنولوجيا المتنقلة لأغراض الصحة والتعليم والمعاملات المصرفية الإلكترونية، وما إلى ذلك. غير أن الأدوات التنظيمية لم تستطع مجاراة وتيرة التغيير، وفي الوقت نفسه تزايد أهمية محاولة التعامل مع المسائل الجديدة مثل الخدمة العالمية والتحديات الجديدة مثل الخصوصية والقرصنة والفضلات الإلكترونية، وغيرها. وعلى منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النظر في وسائل لزيادة التعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى بالموارد المحدودة المتاحة.

السيد نيكولاس كورين، المفوض بهيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP)، سلط الضوء على دور التنظيم الآن في تغذية النمو وضمان الاستقرار. كما أشار إلى أن التنظيم في المستقبل سيشتغل على الأرجح مراحل من التنظيم اللاحق والتنظيم المشترك. وأكد على أهمية أن يوفر المنظم الحوافز اللازمة لحفز الابتكارات وهيئة الظروف المناسبة اللازمة للابتكار.

السيد توم فيليبس، رئيس الشؤون الحكومية والتنظيمية وعضو جمعية النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSM) أشار إلى أن منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يواجهون ثلاثة تحديات رئيسية في سوق يتغير بسرعة وتختلف فيه نماذج العمل اختلافاً جذرياً وفي عصر تنظيم لاحق ستحدث فيه الجهات الفاعلة الجديدة بلغة مختلفة تماماً. وأضاف أن الأسواق الجديدة الآن تحتاج إلى التنبؤ وليس المقاومة ويجب فهمها بطريقة شاملة، لأن هذا الأمر يتعلق أيضاً بمختلف لغاتها ونماذج أعمالها.

السيد بافيل دفوراك، رئيس مكتب الاتصالات التشيكي بالجمهورية التشيكية أشار إلى أن على المنظمين مراعاة الهيكل السياسي المتغير ببطء والأطر القانونية في أعمالهم. كما أشار إلى أن منهجيات تقييم الأثر التنظيمي ستساعد القطاع والاقتصاد. وإجمالاً، يجب أن تتسم القرارات التنظيمية بالشفافية.

وقال السيد غوستافو بينا-كويونيز، الأمين العام لمنتدى أمريكا اللاتينية لمنظمي الاتصالات (REGULATEL) إن هيئات تنظيم الاتصالات في أمريكا اللاتينية يحاولون تطبيق نماذج تنظيمية من البلدان المتقدمة ويقومون بقياس آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد واستشهد بالنجاح الذي حققه نموذج يقوم على فتح باب المنافسة مما أدى إلى إنشاء شبكات جديدة وبني تحتية جيدة وزيادة في توصيلية الإنترنت. وقال إن منظمي الاتصالات سيحتاجون في المستقبل إلى أن يتسموا بالمرونة وبالتعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى في الاقتصاد.

وفتحت الجلسة بعد ذلك للتعليقات والمناقشة.

وقد أشار المشاركون إلى أن التطبيقات والخدمات الجديدة يمكنها أن تحد من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذا كان عرض النطاق المتاح محدوداً. وقد تمثل ظهور النماذج الاقتصادية الجديدة والأطر التنظيمية الجديدة عاملاً سلبياً وقد يثير تطبيق هذه النماذج والأطر في البلدان النامية والآثار المترتبة على هذا التطبيق شواغل إذا استمر أصحاب المصلحة في السعي نحو ملاحقة الابتكارات. بيد أن الهيئات التنظيمية تحتل الآن موقعاً يسمح لها باستحداث ظروف جيدة لظهور خدمات جديدة ولضمان استفادة كل الأطراف، وذلك من خلال الحوار. وطُرح نداء من أجل زيادة التدريب والمعلومات بالنسبة لصانعي السياسات لفهم التنظيم والحد من التداخلات.

وذكر الاتحاد المشاركون بمجموعة أدوات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن ITU-infoDev والمنشور المسمى اتجاهات الإصلاح في ميدان الاتصالات والتي تساعد الهيئات التنظيمية لكي تتمكن من مواجهة التنظيم بنجاح في القرن الحادي والعشرين.

الجلسة الثالثة: الطيف عند الانتقال: الفائض الرقمي

أدار الجلسة الدكتور درازين لوكيتش، المدير التنفيذي لوكالة البريد والاتصالات الإلكترونية الكرواتية (HAKOM)، كرواتيا.

وقد السيد أدريان فوستر، الشريك المؤسس لشركة McLean Foster & Co عرضاً جماً لورقة نقاش للندوة بشأن التحول الرقمي والفائض الرقمي. وبعد تعريف الفائض الرقمي، سلط الضوء على الجوانب الاقتصادية ذات الصلة والاعتبارات التقنية والتنظيمية الناشئة. والفائض الرقمي الذي يعتبر نتيجة للتحول الرقمي سيفتح الباب أمام الكثير من التكنولوجيات والخدمات الجديدة من خلال إعادة توزيع الطيف الحر. كما أن تنسيق التوزيع عبر الأقاليم والتنسيق عبر الحدود يعدان من الأمور بالغة الأهمية. كما أُشير إلى أن هناك بعض القضايا الرئيسية التي لا تزال قائمة، مثل الأطر التنظيمية المختلفة والنزاعات الناتجة عن إعادة نشر الطيف أو حجزه من أجل استعماله وتنسيقه في المستقبل. وفيما يتعلق بالانتقال، يمكن للهيئات التنظيمية أن تختار بين التدخلات التي تحكمها السوق والتدخلات التنظيمية. ويحتاج الانتقال إلى التنظيم والتنسيق والمواءمة. بيد أنه في الأسواق الحرة يهتم صانعو السياسات والهيئات التنظيمية عادة بالأهداف الاجتماعية والثقافية والتنمية. ويكون على صانعي السياسات تحديد توقيت التحول ثم بعدها كيفية استغلال الفائض الرقمي. ويكون الانتقال مجدياً إذا تمت إدارته وتسيير أعماله بصورة جيدة ولكن تظل عملية حل مشكلات التداخلات عملية بالغة التعقيد.

وسلط السيد بالي سيربي سيسي، مدير الاتصالات والشبكات والخدمات الراديوية (ARTP)، السنغال، الضوء على الحالة الخاصة للسنغال المتعلقة بخدمة التوزيع متعددة النقاط متعددة القنوات (MMDS) باستعمال نطاق الترددات 2 500-2 686 MHz. وقد خططت بعض البلدان لاستغلال جزء من النطاقات المستعملة بالفعل لاستكمال الفائض الرقمي. والسؤال المطروح هو ما إذا كانت الخدمة MMDS ستحتفي مع ظهور الإذاعة الرقمية. ويتمثل الهدف في السنغال في الإبقاء على تشغيل الخدمة MMDS مع السماح بمستعملين جدد للنطاق العريض اللاسلكي. وينطوي الحل المقترح على أخذ جزء مقداره 72 MHz من النطاق البالغ 186 MHz الموزع للخدمة MMDS وتخصيصه للشبكات الجديدة عريضة النطاق. وينبغي للهيئات التنظيمية أن يكون لديها مشروعات محددة من أجل الاستعمال الأمثل في المستقبل لهذه الترددات من جانب مستعملين جدد بعد خفض الجزء الموزع لهيئات البث.

وسلط الدكتور محمد بودي سيتياوان، مدير عام البريد والاتصالات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إندونيسيا، الضوء على الفوائد والتحديات التي واجهتها بلاده في تنفيذ الإذاعة الرقمية والمناقشات حول الفائض الرقمي والتي بدأت في عام 2007 بالمعيار DVB-T تلاه بعض الاختبارات التي ساعدت في وضع نماذج الأعمال التجارية. وقد واجهت البلاد التحديات التالية: مشكلات مع هيئات البث، وتحرير الترددات؛ والقناتان 4 و5 المستعملتان بالفعل في الخدمات القائمة. أشار إلى أنه قد تم وضع خارطة طريق. وفيما يتعلق بتوزيع نطاقات التردد، تم عرض العديد من الخيارات من بينها: الإبقاء على الوضع الراهن، توزيع النطاق لمستعملي النطاق العريض؛ أو نهج الحياد التكنولوجي أو تقديم عطاءات للاختيار.

وأفاد السيد بيتر بيتش، المدير التنفيذي للاتصالات ومساعد المحامي العام، مؤسسة Intel، الولايات المتحدة، بأنه منذ عام 1981 ارتكبت لجنة الاتصالات الفيدرالية الكثير من الأخطاء ولكنه يمكن أيضاً رصد بعض التحسينات. وتمثل الخطأ الأكبر في رفض دخول أطراف جديدة في الخدمة المنقلة. وتمثلت الظواهر الجيدة في المرونة المتعلقة بالخدمات الجديدة والحياد التكنولوجي. وأضاف، أن الطيف المخصص لخدمات البيانات آخذ في الانحسار بشكل متزايد. ولإرساء وضع البرامج دائماً بين كل أصحاب المصلحة، تم منح حوافز للشركات القائمة. وقد سمح ذلك بالوفاء باحتياجات المستهلكين وإمكانية إدخال التكنولوجيات الجديدة عريضة النطاق بسرعة.

وفتحت الجلسة بعد ذلك للتعليقات والمناقشة.

أقر بأن الإذاعة لا تقع ضمن الولاية التقليدية لمنظمي الاتصالات في معظم البلدان النامية. وبالتالي، تم التأكيد على أهمية وجود تعاون جيد بين كافة الجهات المعنية المشاركة. وبخصوص السؤال المتعلق بإمكانية تبادل الترددات بين الشركة القائمة والمشغلين الجدد لتقديم الخدمات، أُشير إلى أن هذا الأمر ممكن في الواقع وينبغي تنفيذه تحت إشراف الهيئة التنظيمية. كما أُشير إلى أنه ينبغي التركيز على أمور مثل تنسيق نطاقات التردد والأطر التنظيمية. بما يضمن التزام هيئات البث وتقديم المساعدات المالية لصناديق التحويل كأحد الخيارات. وتم ذكر نهج التكلفة والعائد كوسيلة لتحديد فرص الفائض الرقمي. وفيما يتعلق بالمناطق الريفية، اقترح أن تستعمل الهيئات التنظيمية عائد بيع نطاقات التردد لتقديم الدعم المالي للتجهيزات وبعض التكاليف المتعلقة بالانتقال إلى الإذاعة الرقمية.

وأفاد ممثل الاتحاد الجلسة بالعمل الذي اضطلع به الاتحاد في مجال الفائض الرقمي (المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات [من أجل الانتقال من الإذاعة التماثلية إلى الإذاعة الرقمية](#))³ والمساعدات التقنية التي قدمت إلى الأعضاء في هذا الصدد.

الجلسة الرابعة: حل النزاعات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أدار الجلسة السيد ك. ليزكانو أورتييز، المدير التنفيذي للجنة تنظيم الاتصالات (CRC)، كولومبيا، حيث أكد على حل النزاعات يقع على كاهل الهيئة التنظيمية وأنه يمثل واحدة من قوى الدفع الرئيسية للمنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مشيراً إلى الدور الذي تقوم به لجنة تنظيم الاتصالات في حل المنازعات وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات في كولومبيا. ويجب أن تتعلم هيئات تنظيم الاتصالات كيفية حل النزاعات التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين مع التغيرات التي تؤثر في السوق والتكنولوجيات ونماذج الأعمال. وأشار إلى أن هذا الأمر سيكون عاملاً أساسياً في الإسهام في تحقيق أهداف كولومبيا الرقمية والاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أطلقها رئيس كولومبيا لتوصيل كافة سكان البلاد بحلول عام 2018.

وعرض السيد روري ماكميلان، الشريك المؤسس في شركة Macmillan Keck ورقة نقاش مقدمة إلى الندوة بشأن حل النزاعات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أكد على أن حل النزاعات هو في حد ذاته استمرار للمنافسة بوسائل أخرى. والسوق الآن تنافسية وأن المشغلين يتنافسون من أجل الاستحواذ على نصيب في السوق وفي طرح الأفكار

أيضاً. وعملية حل النزاعات في حد ذاتها تمر عبر عملية تحرير الأسواق مما يؤدي إلى تفكيك تقنيات حل النزاعات. ويوفر هذا الأمر فرصة للمنظمين لاستعمال هذه التقنيات في تحسين تنظيم القطاع. ونتيجة لتحول النظام التشريعي إلى عملية أكثر تحررية، فإن مستوى التدخل في القطاع يتغير أيضاً. وتشمل القوانين الجديدة في عدد من البلدان التحكيم للفصل في النزاعات. وتستعمل بعض البلدان على سبيل المثال محاكم لإعادة النظر في دعاوى الاستئناف المقدمة من الهيئة التنظيمية. ويمكن لشروط الترخيص أن تتضمن هي الأخرى بنوداً بخصوص التحكيم والوساطة بحيث يتسنى لطرف محاييد حل النزاعات والمسائل الأساسية.

وذكر السيد ساتيا براتا سينها، رئيس محكمة الاستئناف وفض النزاعات في مجال الاتصالات، الهند، أن لدى الهند نموذج فريد حيث تنظم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثلاثة قوانين وأن خدمات الاتصالات والإذاعة تقوم على تنظيمها هيئة تنظيمية مشتركة هي هيئة تنظيم الاتصالات في الهند (TRAI). وتمتع محكمة الاستئناف وفض النزاعات في مجال الاتصالات بسلطتين قضائيتين تتمثل الأولى في سلطة استئناف قرارات هيئة تنظيم الاتصالات في الهند وتداخلها التنظيمية فيما تعتبر الثانية هي السلطة القضائية الأصلية (الفصل بين جهة منح التراخيص وحائزها وبين مورد الخدمة ومجموعات المستعملين، وما إلى ذلك). ونظراً إلى أن الخدمات الكبلية وهيئات البث الكبلية لا تخضع لشروط الترخيص، فقد تم توسيع نطاق تعريف الترخيص بحيث يشمل أي تصريح تمنحه حكومة الهند. وبموجب سلطتها القضائية الاستئنافية يمكن لمحكمة الاستئناف وفض النزاعات في مجال الاتصالات الفصل في القضايا المتعلقة بموردي المحتوى. ويمكن استئناف قرارات هذه المحكمة أمام المحكمة العليا. وتشجع هذه الإجراءات المرنة عمليات الوساطة والتوفيق والتفاوض ويقوم الحل الخاص بالوساطة على قانون التحكيم والتوفيق.

وأشار السيد كريشنا أولون، كبير المسؤولين التنفيذيين بهيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، موريشيوس، إلى أن إصلاح عملية حل النزاعات ككل يمثل إشارة إلى اكتمال نضوج السوق. وقد تعاملت الهيئات التنظيمية مع النزاعات بداية من خلال التحكيم والقضاء حيث كانت الشركات القائمة تحاول دائماً الكسب على طول الخط. بيد أن السوق تسير حالياً نحو الاكتمال مع دخول أطراف وخدمات جديدة والتحول من مفهوم اصطلياد الأخطاء إلى مفهوم التوصل إلى الحلول من أجل التعايش. وينبغي للهيئات التنظيمية أن تركز على النزاعات التي لديها خبرات فيها والتي تؤثر تحديداً على حماية المستهلكين. ومع خضوع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإصلاح وزيادة البساطة في التدخلات التنظيمية، ينبغي للهيئات التنظيمية أن تتقف المشغلين بشأن الأساليب البديلة لمواجهة عمليات الإنصاف مثل عمليات حل النزاعات البديلة.

وذكر الدكتور أوغني جواه، كبير المسؤولين التنفيذيين بلجنة الاتصالات النيجيرية أن قضايا قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تحظ بالمعالجة المثلى في المحاكم التقليدية. وبناءً على ذلك، نُظمت ورش عمل بشأن حل نزاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقضاء كما تم تشجيع استعمال الحلول البديلة للنزاعات وإدراجها ضمن الاتفاقات التعاقدية. كما استحدثت إضافة إلى ذلك مراكز حل النزاعات فضلاً عن نشر قائمة لشركات وخبراء حل النزاعات الذين يمكن للقطاع اللجوء إليهم لحل النزاعات. وتم استعمال القضاء بيد أن التوجه في نيجيريا كان التحول نحو الحلول البديلة للنزاعات وعدم اللجوء إلى المحاكم إلا كخيار أخير.

وفتحت الجلسة بعد ذلك للتعليقات والمناقشة.

وركزت المناقشات على فهم العمل المطلوب لحل النزاعات وما هي النزاعات التي يمكن تناولها من خلال الهيئة التنظيمية أو بصورة مستقلة. وبدا أنه لا توجد إجابة وحيدة على هذا التساؤل حيث يختلف الوضع من بلد لآخر. فقد يكون إنشاء محاكم دائمة ومنفصلة لحل النزاعات أمراً جيداً في البلدان التي لديها أنظمة قضائية قوية كالمند. في حين يوجد نظام للاستئناف في موريشيوس حيث يستطيع المشغلون استئناف القرارات الصادرة عن الهيئة التنظيمية أمام محكمة استئناف النزاعات. وتوجد خيارات أخرى في البلدان الأخرى منها إجراءات التحكيم في القانون مع قائمة بالمحكمين الوسطاء والخبراء الذين يجب اختيارهم عن طريق فريق تشكله الهيئة التنظيمية. وضلوع طرف ثالث في حل أي نزاع دون تدخل الهيئة التنظيمية يعتمد على المرونة الإجرائية ولكن يجب تناول هذا الأمر بعناية. ومن الأمور الرئيسية تدريب القضاة على نزاعات تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات المعقدة. ومن الضروري وجود آليات بديلة متماسكة لحل النزاعات مع تدابير فعالة تكاليفياً حتى في حالة نقص الموارد. وهناك عدد كبير من الهيئات الدولية والإقليمية والمستقلة التي يمكنها مساعدة الهيئات التنظيمية في حل النزاعات. ولكن يبقى السؤال الذي لا يزال مطروحاً هو لمن نلجأ وكيف نضمن الحيادية في حالة وقوع نزاع. هل يمكن للاتحاد إنشاء هيئة كهذه بالتعاون مع جهات أخرى؟. كما عُبر عن ضرورة إجراء عدد أكبر من دراسات الحالة بشأن حل النزاعات.

وشكر مسؤول الاتحاد حكومة كولومبيا على عرضها استضافة دورة عام 2011 للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات وأحاطوا المشاركين علماً بقاعدة البيانات ICTDec، قاعدة البيانات الإلكترونية الفريدة بشأن القرارات التنظيمية.⁴

الجلسة الخامسة: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ: ما هو دور الهيئات التنظيمية؟

أشار مدير الجلسة السيد الياس أحمد، الرئيس التنفيذي لهيئة الاتصالات، المديف، إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم في الاحترار العالمي، لكن هناك خطوات يمكن اتخاذها لمكافحة انبعاثات الكربون والحد منها مثل استعمال مصادر أنظف للطاقة لتشغيل الأجهزة أو بتصميم أجهزة تتسم بالكفاءة في استهلاك الطاقة. وتواجه المديف آثار تغير المناخ وتداعياتها الخطيرة. وعلى الرغم من عدم وجود دليل، فإن المستهلكين معنيون هم أيضاً بالآثار السلبية لإشعاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعرض السيد ستيفن يونغ مؤسس/مدير الموقع الشبكي www.ICTandClimateChange.com، ورقة نقاش مقدمة للندوة بشأن تغير المناخ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنظيم. هل هناك علاقة خاصة تستوجب إشراك منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ هل ينبغي للهيئات التنظيمية أن تتخطوا الخطوات الأولى؟ هل ينبغي للتنظيم أن يكون نقطة اتصال بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ؟ من من الأطراف الفاعلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتسم بالتنظيم وهل هذه الأطراف هي المناسبة للتنظيم حيث إن هناك تحولاً مستمراً في القدرة بين الأطراف الفاعلة الجديد منها والقديم؟ وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم في انبعاثات غازات الدفيئة، فإنه يمكن أيضاً خفض انبعاثات الكربون. فلهواتف المحمولة على سبيل المثال، يمكن استعمالها في نشر منصات مختلفة للمساعدة في تغيير سلوك الناس عن طريق الشبكات الاجتماعية، بيد أنه يمكن للجميع القيام بدور لخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وعلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إثبات أنه يبذل قصارى جهده للحد من غازات الدفيئة بحيث يقدم أمثلة لأفضل الممارسات.

وأشار السيد هاري ييوان، مفوض الشؤون الحكومية والسياسات الوطنية، هيئة الاتصالات، لبيبريا، إلى أننا محظوظون لأن يكون لدينا نفاذ إلى مستودع الاتحاد الدولي للاتصالات الذاهر بالخبرات والبحوث. ويمكن للهيئات التنظيمية استخدام مجموعات الأدوات التي وضعها الاتحاد. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في استقرار وخفض انبعاثات غازات الدفيئة من خلال إنجاز خفض كبير في مراكز التبديل، ومن خلال وضع مواصفات لتبديل شبكات الجيل التالي وتبني معايير على غرار خدمات DSL أو VDSL2 فائقة السرعة وأساليب القدرة الثلاثة. وأكد على ضرورة العمل بتكاتف لمكافحة آثار تغير المناخ.

وأكد السيد أوسكار مانيكوندا، مدير عام هيئة تنظيم البريد والاتصالات (ARCPT)، جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الربط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ والآثار السلبية الناجمة على البنية التحتية. وأشار إلى أنه ينبغي لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تستنبط تكنولوجيا محايدة مناخياً وأن بإمكان الهيئات التنظيمية تحديد معايير جديدة، مثلاً، عن طريق الموافقة على التجهيزات. وتحتاج هذه المسألة إلى تنظيم مشترك وتنظيم بيني مع المؤسسات الأخرى التي تعمل، على سبيل المثال، في مجال الأرصاد الجوية والتنظيم عبر الحدود مع البلدان المجاورة والبلدان التابعة لأقاليم فرعية

وتنظيم يبني بين المنظمات الإقليمية والدولة، قبل تحويله إلى تشريعات وطنية. ويمكن للهيئات التنظيمية أيضاً أن تحدث تغييرات في سلوك السكان. وأشار كذلك إلى ضرورة وضع قائمة بمؤشرات تغير المناخ وتوقعه والقيام بتدابير وحلول وقائية.

وطرح السيد باروك فان بيرسي، مدير عام هيئة الاتصالات الوطنية، غانا، تجربة الهيئة في تنسيق المبادئ التوجيهية لنشر أبراج الاتصالات، حيث إنه منذ يناير هذا العام تم منع كل المشغلين في بناء أبراج جديدة نتيجة لتزايد عمليات النشر والتخلص غير السليم والتلوث الضوضائي الصادر عن المولدات وشواغل متعلقة بانبعاثات الترددات الراديوية ومعايير البناء. وقد وضعت المبادئ التوجيهية لنشر الأبراج لمواجهة مسألة التزايد المستمر ولوضع آليات لمنح التراخيص وإدخال مفهوم التشارك في الموقع إلا إذا كانت هناك أسباب تقنية تحول دون ذلك. وقد شجع على التشارك في البنى التحتية كوسيلة للحد من عدد محطات الطاقة.

وأكد المهندس ميغويل فيليز، مدير تنظيم الأسواق، CONATEL، هندوراس، على مسؤولية جميع المشاركين، من مشغلين ومستهلكين ومصنعي تجهيزات. وينبغي للأجهزة المتقدمة (مثل الهواتف) أن يعاد تدويرها، بيد أن هذه التدابير ليست كافية. ويتعين التنسيق بين الوزارات من أجل وضع قائمة بالمطلوب القيام به، مثل تثقيف الأطفال والشباب بخصوص الأنواع المختلفة من النفايات. وينبغي للهيئات التنظيمية أن تضطلع بمسؤولية زيادة الوعي وأن تواجه القضايا عبر الاتحاد الدولي للاتصالات من خلال رفع توصيات إلى المصنعين.

وفتحت الجلسة بعد ذلك للتعليقات والمناقشة.

ركزت المناقشات على كيف يمكن للهيئات التنظيمية التعاون وتنسيق أنشطتها بصورة أفضل. وأشار إلى أن مسألة تغير المناخ الهامة طُرحت في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010 من جانب كثير من البلدان. كيف يمكن للهيئات التنظيمية والحكومات تنسيق الأنشطة المختلفة للحد من آثار غازات الدفيئة؟ يمكن استعمال العديد من الأدوات وهناك الكثير من الأنشطة الجارية بالفعل. وأثير موضوع ضرورة وجود مستوى عالٍ من التنسيق بين الاتحاد والمنظمات الدولية الأخرى. وأشار أيضاً إلى أن بمقدور الهيئات التنظيمية وضع أنظمة للرصد البيئي عن بعد. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى إقناع البلدان المانحة للاستثمار في هذا القطاع ولكن مع تبادلي تضارب السلطات القضائية بين الهيئات التنظيمية والكيانات الأخرى التي تتعامل مع هذه القضايا.

وأشارت بتسوانا إلى ورشة عمل عقدت مؤخراً ضمت كل الأطراف المعنية لمناقشة التنظيف البيئي والإشعاع الكهرومغناطيسي وأشارت إلى أنهم يعملون في بتسوانا من أجل سياسات تشمل التشارك في البنى التحتية. وطرح أيضاً الحاجة إلى وضع سياسات بشأن التجهيزات المتقدمة إضافة إلى الحاجة إلى تقييم مدى إسهامها في التدهور البيئي في المستقبل. وأشاروا كذلك إلى أن المشغلين يتوقعون إلى التعاون.

وأشار السيد سامي البشير المرشد، مدير مكتب تنمية الاتصالات، إلى أن هذه المسألة يأخذها الاتحاد على محمل الجد لأعلى درجة. وقد ذكّر المشاركين بأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2010 اعتمد قراراً بشأن هذه المسألة وأن تغير المناخ واحدة من المسائل التي تقوم على دراستها لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات إضافة إلى مكتب الاتصالات الراديوية.

الجلسة السادسة: مواجهة التهديدات السيبرانية

قدمت مديرة الجلسة السيدة زهره دردوري، رئيسة هيئة تنظيم البريد والاتصالات، الجزائر، للجلسة وقدمت أمثلة على الجريمة السيبرانية الحديثة. فقد نتج عن اختراق لشبكة مصر CitiBank في 2009 سرقة عشرات الملايين من الدولارات. وفي 2007، عانت إستونيا من أول هجوم سيبراني كامل مسجل استهدف البلاد. فقد هاجم قراصنة الحاسوب عدداً من المؤسسات في إستونيا من بينها مصارف ووزارات وصحف وهيئات إذاعية مما تسبب في حالة من الفوضى العارمة. فهذه الجرائم يقوم بها دوغما تمييز عتاة المجرمين - بل وشباب لا يزالون في مرحلة التعليم الثانوي. وقالت، كلنا معرضون للخطر:

المواطنون والشركات صغيرها وكبيرها والمؤسسات المالية والجامعات وكذلك الهيئات الحكومية. وبالتالي، هناك حاجة إلى التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي لوضع معاهدات من أجل إجراءات ودراسات مشتركة بصورة مماثلة لما ورد شرحه في نوفمبر 2001، "معاهدة المجلس الأوروبي بشأن الجريمة السيبرانية" والتي لم يوقع عليها إلا 43 بلداً فقط. ويظل وعي المستعملين الأسلوب الأفضل لحماية البيانات الخاصة والسلع الاقتصادية والملكية الفكرية والبنية التحتية الحكومية من التهديدات السيبرانية.

وأقر الدكتور ماركو غيركيه، مدير معهد أبحاث الجرائم السيبرانية في ألمانيا، بأن الجرائم في الفضاء السيبراني تمثل شأغلاً متنامياً لأنها تؤثر في الأعمال التجارية الخاصة والمستعملين والحكومات. وتسري هذه الشواغل على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. ومشيراً إلى الجدول الدائر بشأن دور الهيئات التنظيمية في مكافحة الجرائم في الفضاء السيبراني، سلط الضوء على العديد من المجالات التي يمكن أن تؤدي فيها الهيئات التنظيمية دوراً هاماً: استراتيجيات السياسات العالمية التي تقوم فيها الهيئات التنظيمية بالفعل بدور رئيسي في مواجهة تحديات الجريمة السيبرانية والتشريعات. ويتعين فصل أعمال الهيئات التنظيمية عن أعمال جهات التشريع، بيد أنه يجوز للهيئات التنظيمية المساعدة في عملية الصياغة في الوقت ذاته من خلال تقديم المشورة لجهات التشريع. وحيث إن الهيئات التنظيمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصناعة، فإنها على دراية بموضع المشاكل ولديها بوجه عام فهم جيد للتكنولوجيات العاملة. وأكدت الجلسة كذلك على ضرورة وجود قدرات لإنفاذ التشريعات. ووضعت بلدان كثيرة بالفعل تشريعات بخصوص الجريمة السيبرانية لكنها لم تستعمل حكماً واحداً من هذه التشريعات في السنوات الأخيرة لنقص القدرات. ويمكن للهيئات التنظيمية تولى عملية مراقبة الأنشطة من خلال، على سبيل المثال، أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية (CIRT) أو أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية (CERT). وتخول بعض البلدان الهيئات التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سلطات العمل كوكالة من وكالات إنفاذ القوانين في المجالات المتعلقة بالجريمة السيبرانية مثل مكافحة الرسائل الاحتمالية وتنظيم المحتوى. ولتعزيز إشراك الهيئات التنظيمية، يمكن تعزيز الاختصاصات الحالية للهيئات التنظيمية أو وضع أخرى جديدة⁵.

وعلق السيد أساني باب توريه، قاض بوزارة العدل السنغالية، بأن الثورة الرقمية ليست ثورة تقنية فقط، ولكنها ثورة قانونية أيضاً. وأوضح السيد توريه أن التشريعات التقليدية واجهت صعوبات في التعامل مع التهديدات السيبرانية والجريمة السيبرانية. حيث يُطبق قانون العقوبات في بلد محدد، ولكن التهديدات السيبرانية تتسم عادةً بخاصية استعمال الإنترنت في بلد ما لاقتراف جريمة في بلد آخر مما يجعلها دولية الطابع وعابرة للحدود. كما تتسم التهديدات السيبرانية باختفاء شخصية مصدرها بشكل تام، وبالتالي يصعب تحديد مرتكبيها. وبدأت السنغال في 2005 في اعتماد العديد من القوانين بخصوص جوانب مثل تكنولوجيا المعلومات ومجال التشفير والجريمة السيبرانية. ويحاول المشرعون السنغاليون حالياً سد الثغرات القانونية الموجودة بالتشريعات التقليدية. بيد أن هذا لا يكفي. غير أن المحلفين والقضاة وضباط البوليس وغيرهم من المسؤولين المنوط بهم تطبيق القانون يفتقرون عادة إلى الأدوات والمعرفة السليمة ويشكل هذا الأمر غالباً عائقاً أمام تنفيذ القانون.

وقام السيد إيكوو سيبو - غاربرا، كبير المسؤولين التنفيذيين بمنظمة الكومنولث للاتصالات (CTO)، بتسليط الضوء ليس فقط على الفراغ القانوني، ولكن على الافتقار كذلك إلى القدرات التقنية بين القانونيين أو المهندسين أو الشرطة لوضع القوانين اللازمة. وحسب بحث قامت به منظمة CTO، لا توجد في العالم إلا جامعة واحدة فقط تمنح درجة علمية في مجال الأمن السيبراني. فالوكالات والوزارات، بما فيها دوائر الشرطة ووزارات الدفاع لا يوجد فيها على الأرجح وحدة منشأة خصيصاً لمواجهة التهديدات السيبرانية. ولتحسين مستوى التأهب لمواجهة تحديات الأمن السيبراني ذات الأبعاد المتعددة، يحتاج الأمر إلى مزيد من ورش العمل والتدريب في هذا الصدد وينبغي لهيئات التنظيم الوطنية أن يكون لها دور أكبر في ذلك. وهناك حاجة واضحة إلى زيادة الفهم والوعي لدى الجمهور بالمسألة، خاصة بين الشباب. ويتعين على المشغلين العمل بتعاون

5 الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن دور الهيئات التنظيمية في مكافحة الجرائم في الفضاء السيبراني في الطبعة الثانية من منشور الاتحاد الدولي للاتصالات، فهم الجريمة السيبرانية: دليل للبلدان النامية، الذي يشرح ظاهرة الجريمة السيبرانية وتحديات تحريكها فضلاً عن الاستجابة القانونية.

وثيق مع موردي خدمة الإنترنت لوقف هذه الجرائم، كما أن هناك حاجة ملحة للانتقال من الإصدار IPv4 إلى الإصدار IPv6 وإلى إطار قانوني قوي للتعامل على نحو خاص مع مشكلة إخفاء الشخصية لأغراض إجرامية.

وقال الأستاذ إبراهيم كادي، كبير المستشارين بلجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (CITC)، المملكة العربية السعودية، إن الهيئة التنظيمية في البلاد هي المسؤولة عن جانبين: الاتصالات، بما في ذلك فتح السوق؛ وتوفير الحماية للمستعمل والبيئة الحاسوبية على السواء. وأشار إلى إنشاء مركز وطني للأمن السيبراني. وقد قام المركز بوضع عمليات إلكترونية لضمان حماية البيانات، مثل توقيع إلكتروني له صلاحية قانونية. كما أطلق المركز حملات لإذكاء الوعي ليس فقط بين الجمهور ولكن في المدارس أيضاً. وأكد الأستاذ كادي على أهمية الحد من تخوف الناس من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يحول بينهم وبين الاستفادة الكاملة منها.

وفتحت الجلسة بعد ذلك للتعليقات والمناقشة.

أشير إلى أن الجرمين السيبرانيين يسبقون عادة بخطوة وأنه من المنظور القانوني هناك الكثير من القضايا مثل القوانين والتدريب وغيرها، يتعين على البلد الواحد التعامل معها. ويجب تحديد أهداف قابلة للقياس، بحيث يختار البلد المستوى الذي يستطيع تحقيقه كل عام. وطالب المشاركون الاتحاد بإصدار توصيات بشأن التدابير التي يمكن للهيئات التنظيمية اتخاذها لمكافحة الجرائم في الفضاء السيبراني، بحيث يصمم مثلاً نظام يمكن البلدان من رفع تقاريرها إلى الاتحاد أو شكل ما من أشكال الهيئات الدولية أو الإقليمية تعنى بالتقدم المحرز في تحقيق أهدافها المختارة لتحديد الجريمة السيبرانية (مع التفريق بين التهديدات السيبرانية والجريمة السيبرانية) وإلى مزيد من التدريب وورش العمل التي يمكنها أن تضم أيضاً قضاة ومحلفين. بيد أنه أُشير إلى أن زرع المخاوف التي لا داعي لها بين مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ينبغي تفاديه، خاصة في البلدان النامية. واقترح أن يسارع الاتحاد بوضع إطار تنظيمي يمكن إخضاع تكنولوجيا الترشيح فيه للتقييس بحيث يستخدم على الصعيدين الوطني والدولي. والأمن السيبراني يمثل تحدياً عالمياً يحتاج إلى حل عالمي نتيجة لطبيعة التهديدات والجرائم السيبرانية. وتكرر التأكيد على ضرورة التعاون على الأصدقاء الدولية والإقليمية والوطنية. وشرح ممثل الاتحاد أن مكتب تنمية الاتصالات لديه برنامج كامل معني بالأمن السيبراني يهدف إلى إنشاء أفرقة استجابة للحوادث الحاسوبية (CIRT). ضمن أمور أخرى. ولكفالة إشراك الهيئات التنظيمية في هذا العمل بصورة كاملة، اقترح أن تعرض الندوة القضية عليهم. وسيأخذ الاتحاد كافة المقترحات في الاعتبار وسيواصل المناقشات في المستقبل لاستحداث أدوات تعيين الهيئات التنظيمية في مكافحة الجرائم في الفضاء السيبراني.

الجلسة السابعة: العيش حياة مجتمع المعلومات

أدار السيد لوتي كاكوبو، مدير العلاقات العامة وشؤون المستهلكين بهيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زامبيا الجلسة المعنية بالعيش حياة مجتمع المعلومات. وقد أقر بثلاث آليات رئيسية لعملية التبادل: الحاسوب الشخصي والإنترنت والعقل البشري ومضيفاً أن مجتمع المعلومات يتحرك بسرعات مختلفة، حيث تسير البلدان النامية بسرعات أبطأ كثيراً، مشيراً إلى تكلفة توصيلة الإنترنت كأحد أسباب ذلك. وتمثل الإنترنت أملاً واعداً إلى حد كبير لهذه البلدان في مجالات التعليم والتجارة والمعاملات والحكومة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا. ففي زامبيا، تعمل الهيئة التنظيمية مع كل أصحاب المصلحة بما في ذلك القادة المحليون والقادة السياسيون لبناء مجتمع المعلومات. وقد بدأت هيئة التنظيم الزامبية استثمارات في البنية التحتية مستفيدة من صناديق النفاذ الشامل وهي تقوم حالياً بإنشاء مراكز اتصالات متعددة الأغراض من خلال مكاتب البريد والتعاونيات في المناطق الريفية والقليلة الخدمات وذلك لكي توفر، على سبيل المثال، النفاذ إلى معلومات عن الزراعة والصحة. ويجري بناء أبراج الاتصالات في ريف زامبيا بالتعاون الكامل مع موردي الخدمات. ونتيجة لذلك، زاد عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول من 49 957 في عام 2000 إلى 4 ملايين في عام 2009. كما زادت أعداد مستعملي الإنترنت لأكثر من الضعف حيث وصلت إلى نحو 17 754. بيد أن تكلفة تصفح الإنترنت المتنقل المرتبط بالهواتف الممكنة بالإنترنت تفرض تحدياً في الوقت الراهن أمام النمو المستقبلي لقطاع الاتصالات المتنقلة في البلاد. وقد قامت هيئة التنظيم بخفض رسوم النفاذ حفراً للنمو.

وعرض السيد جون ألدن، نائب رئيس شركة Freedom Technologies، ورقة نقاش مقدمة للندوة عن بطاقات بريدية من مجتمع المعلومات: العيش مع تكنولوجيا تعمل دائماً. وتساءل إذا كان مجتمع المعلومات يقوم علينا، بالنسبة لبعضنا على الأقل، إذن كيف للمستعمل الفرد أن يجبر جوانبه المختلفة فعلياً؟ فمجتمع المعلومات لا يعني بالضرورة النطاق العريض، حيث إنه يمكن القيام بالكثير واستكمالها باستعمال النطاق الضيق. ولكن للحصول على التجربة كاملة للثراء للوسائط المتعددة والبيانات المصورة والتفاعلية، فإن النطاق العريض يعد واحداً من المدخل الرئيسية. وإلى حد كبير، فإنه مع بدء مجتمع المعلومات بالنطاق العريض، تظل الفجوة الرقمية موجودة ليس فقط بين البلدان بل داخلها. وسيكون على الهيئات التنظيمية أن تواجه بشجاعة كيف يمكنها أن تشمل الجميع بالفوائد في مجالات مثل الحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعلم عن بعد فضلاً عن النفاذ إلى الشبكات الخاصة بالسلع الاستهلاكية والشبكات الاجتماعية. بيد أنها تواجه في ذات الوقت مخاطر الجريمة السيبرانية والتحديات المتعلقة بالمحتويات غير المقبولة ثقافياً والافتقار إلى الخصوصية على الخط والمخاطر المرتبطة "بإدمان" الإنترنت أو الانغماس المفرط فضلاً عن تقارير التهيب والتحرش. ويتعين على الهيئات التنظيمية البحث في الكيفية التي يمكن أن تستعمل بها الإنترنت من أجل دعم وليس هدم التكامل الثقافي والمشاركة في المجتمع المدني، وكيف يمكن للحكومات التصدي للشواغل الأمنية دون الافتئات على المنافع الكاملة لمجتمع المعلومات، وكيف يمكن تنظيم القضايا الاجتماعية، إن وجدت.

وعلق الدكتور ناتي سوكونارت، مفوض لجنة الاتصالات الوطنية بتايلاند، بأن الشبكات الاجتماعية لعبت دوراً كبيراً مؤخراً في تايلاند، حيث استعمل السكان، أثناء الأزمات السياسية والفيضان الذي وقع عام 2010 مواقع تويتر (Twitter) وفيسبوك (Facebook)، ضمن مواقع أخرى، لنشر الأخبار والرسائل وتبادل المساعدات فيما بينهم وتلاحظ أن هذه الوسائط تجعل تحكم الحكومة فيها أمراً أكثر تعقيداً. بل إن الهيئة التنظيمية قامت هي نفسها بمحاولة طرح مزايا لطيف باستخدام موقع تويتر لحفز الاهتمام والمشاركة العامة. ويقوم الربط الشبكي عبر الشبكات الاجتماعية بتغيير المشهد الاجتماعي والسياسي في تايلاند.

وأشار السيد جين لويس بيه مينغ، مدير عام وكالة تنظيم الاتصالات بالكاميرون، إلى أن الكاميرون تواجه بعض المشكلات شأنها شأن الآخرين بدءاً من الجريمة السيبرانية ووصولاً إلى إدارة الترددات، علاوة على منافع مجتمع المعلومات المترتبة على تعليم حقوق المرأة. بيد أنه أشار أيضاً إلى أن على الهيئات التنظيمية أن تعمل من الآن لضمان وجود الأطر التشريعية والتنظيمية الأفضل. وتقوم الهيئات التنظيمية في بعض البلدان بتطبيق لوائح ولكنها لا تضع هذه اللوائح. وفي بلدان أخرى، هناك فراغ تشريعي وبالتالي تواجه الهيئات التنظيمية مهمة صعبة للغاية. فمتى وجد التنظيم وجب إنفاذه، وأكد أنه على الهيئات التنظيمية القيام بالدور الهام بوصفها عامل محفز في تنمية الاتصالات بالتناغم مع الحقائق السائدة محلياً أو وطنياً أو إقليمياً أو دولياً.

ورداً على سؤال بشأن الفرص والتحديات التي تنشأ عن التكنولوجيات الجديدة المطروحة من أجل مجتمع معلومات يشمل الجميع، استشهد فيليب ميتزغر، نائب مدير مكتب الاتصالات الفيدرالية بسويسرا (OFCOM) بنشر شبكات توصيل كبلات الألياف البصرية عريضة النطاق إلى المنازل في سويسرا. وأشار أيضاً إلى أن تكلفة التكنولوجيا الجديدة تثير تساؤلاً عمّن يمكنه تحملها ونادى بمجتمع معلومات أكثر حيادية من منظور التكنولوجيا مع توفير الخدمات الشاملة دون تكاليف باهظة.

وأيد السيد رافائيل إسلافا هيرادا، رئيس وحدة آفاق المستقبل والتنظيم، شركة COFETEL، المكسيك، الرأي القائل بأن النفاذ إلى الإنترنت ما هو إلا قمة جبل الجليد ولفت الانتباه إلى التمييز بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة. وربط بين هذه الجلسة وسابقتها المتعلقة بمواجهة التهديدات السيبرانية وأكد على ضرورة التركيز على الإدارة الجيدة للإنترنت أو الإدارة السيبرانية لتفادي أي معوقات قد تقف حائلاً أمام تطوير النطاق العريض في المستقبل. وطالب برؤية واضحة وتوجه محدد، قائلاً إن دور الهيئات التنظيمية يتمثل في الأساس في تحرير أسواق الاتصالات وفي إتاحة التنافس العادل وليس في تنظيم الإنترنت. وكرر بأنه ينبغي للعالم أن ينتقل من عالم المعلومات إلى عالم المعرفة.

وفتحت الجلسة بعد ذلك للتعليقات والمناقشة.

وأشير إلى أن المشكلات الجديدة في حاجة إلى حلول جديدة وأنه لا ينبغي للحكومات أن تلجأ سريعاً إلى تجريم أشياء ترتبط بشبكة الويب. كما أُشير إلى أهمية مجتمع المعلومات بالنسبة للاقتصاد. كما أُقر بأنه تم التركيز كثيراً على الجوانب السلبية للإنترنت. فإذا كان الشباب يشكلون غالبية مستخدمي الإنترنت، فإنه ينبغي استعمال حملات وسائل الإعلام في المدارس وفي المجتمع ككل للتأثير في أسلوب تناول الإنترنت ولضمان التصدي للجوانب الاجتماعية على مستوى المستعمل. وأشير أيضاً إلى أهمية مجتمع المعلومات بالنسبة إلى الاقتصاد.

الجلسة الثامنة: قياس الكفاءة التنظيمية

السيد تشارلز نجوروج، المدير العام، لجنة الاتصالات في كينيا (CCK)، كينيا، مدير الدورة. يواجه المنظمون العديد من التحديات والمشاكل لا سيما عندما يحاولون التأثير بشكل إيجابي على بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمجتمع وقياس كفاءتهم وتكييف الأطر الحالية مع التكنولوجيات سريعة التغير.

قدم السيد دانييل ليزا، نائب الرئيس، الشؤون القانونية والتنظيمية، TMG، أداة التقييم الذاتي التنظيمي التي طورها من أجل المنظمين لقياس الفعالية⁶. وتسمح هذه الأداة للمنظمين بإجراء مناقشة على المستوى الداخلي حول هيكل وأداء الهيئات التنظيمية بناءً على التقييم الذاتي، وستكون أيضاً بمثابة نقطة البداية للمنظمين الذين يخططون للانتقال من نوع مؤسسي إلى آخر. وتسمح بالانفاذ إلى المراجع وإجراء تحليل مقارنة بين أنواع مختلفة من الهيئات التنظيمية في بيئة مقارنة. كما توفر رداً محددة استناداً إلى مساهمات المنظمين، وتعطي أمثلة عن الممارسات الدولية من جميع أنحاء العالم، وتسمح بنشر البيانات المعالجة والمجمعة من خلال المسح السنوي للاتحاد بشأن تنظيم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتورد أيضاً معلومات تسلط الضوء على مزايا وعيوب الممارسات المؤسسية والتنظيمية والأداء والامتثال لأهداف مثل الشفافية وعمليات التحرير والانتقال. وعلاوة على ذلك، فإنها تتناول العلاقة والتعاون مع الكيانات الحكومية الأخرى.

لاحظ السيد توماس باراكوسكاس، مدير الهيئة التنظيمية للاتصالات (RRT)، ليتوانيا، بصفته منظمًا مستقلاً مسؤولاً عن تنظيم قطاع الاتصالات والبريد في ليتوانيا، أن الميادين الرئيسية لأنشطة الهيئة التنظيمية للاتصالات تشمل الاتصالات الإلكترونية وإدارة الترددات وفريق الاستجابة لحوادث الحاسوب (CERT) وخدمات البريد والطرود البريدية. ولتحسين الكفاءة، تعزز الهيئة التنظيمية للاتصالات اعتماد نهج تنظيمي متعدد القطاعات والانضمام إلى الجهود المبذولة لتنظيم خدمات المصالح العامة مثل الكهرباء والغاز والتدفئة والمياه والنقل. وتسعى هذه المؤسسات المنفصلة حالياً إلى ضمان الوصول إلى الخدمات وتوفير خدمات ذات نوعية جيدة وضمان منافسة فعالة وحماية المستهلك. وعلاوة على ذلك، أصبحت أنشطة بعض الجهات الفاعلة في الأسواق تمثل أنشطة متعددة القطاعات، إذ بدأت شركات الكهرباء تقدم بعض خدمات الاتصالات الإلكترونية. ولتحسين كفاءة التنظيم بين هذه القطاعات، من المتوقع إنشاء هيئة تنظيمية جديدة متعددة القطاعات. ويُعتقد أن وجود مؤسسة تنظيمية وحيدة سيسمح بتطبيق منظم للمبادئ المنسقة وأساليب التنظيم المماثلة في جميع القطاعات الخاضعة للتنظيم على مستوى البنية التحتية.

وأشار البروفيسور ميلان يانكوفيتش، مدير الوكالة الجمهورية للاتصالات الإلكترونية (RATEL)، صربيا، إلى أن أنه قبل ثلاثة أشهر، صدر قانون جديد بشأن الاتصالات الإلكترونية لزيادة خدمات النطاق العريض. وتم اعتماد نظام ترخيص عام من أجل تشجيع المنافسة في هذا المجال وجذب أطراف فاعلة جديدة وزيادة تغلغل النطاق العريض وتنفيذ الانتقال السلس إلى النظام الرقمي. وسيتطلب ذلك من الجهة المنظمة إعداد حوالي ثلاثين لائحة من اللوائح الجديدة في غضون ستة أشهر. وعلى مدى السنوات العشر الماضية كان التنظيم يقوم على لائحة الاتحاد الأوروبي وفتح قطاع الاتصالات أمام المنافسة.

⁶ متاح الصيغة بيتا (Beta) التي توجد قيد الاختبار في العنوان التالي: www.itu.int/ITU-D/icteye/tregbeta.aspx

أوضح السيد جوزيف نانا، عضو مجلس التنظيم لهيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية (ARCE)، بوركينافاسو، كيف أن الإصلاحات الجارية منذ 1998 أدت إلى منح سلطات للمنظم واستقلالها وتوسيعها مما يبرز التغييرات التي شهدتها القطاع. وأشار إلى أن من بين التحديات التي طرحت أمام المنظم، التغييرات التي طرأت على ملكية المشغل والسيطرة عليها.

أشارت السيدة تامير أوخنا، المدير العام لدائرة التنظيم، لجنة تنظيم الاتصالات (CRC)، منغوليا، إلى أنه نظراً للتعقيد المتزايد لبيئة سوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كانت هناك حاجة إلى إعادة التفكير في درجات التنظيم المختلفة وأبعاد الفعالية. وأنشئت لجنة تنظيم الاتصالات في 2001 وهي مستقلة من الناحية المالية، وشدت السيدة أوخنا على أهمية مرتبات الموظفين في هذه اللجنة التي تمثل تقريباً ضعف المرتب المتوسط لموظفي الخدمة المدنية في منغوليا؛ وهي ممارسة سليمة تشجع الناس على الحفاظ على وظائفهم. ومع ذلك، أشارت إلى أنه خلال السنوات الثلاث الماضية، غيرت اللجنة ستة أفراد من أعضائها. واقترحت وضع خارطة طريق واضحة للأنشطة التنظيمية.

وفتحت الجلسة بعد ذلك للتعليقات والمناقشة.

ركزت المناقشة على كيفية قياس الاستقلال والحاجة إلى النظر في الاستقلالية من الناحية المالية والوظيفية والسياسية. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة لا يمكن فصل الموضوعين بسبب القرارات التي يتخذونها كما أنهم مستقلون عن المشغلين. ومع ذلك، تم الاعتراف بأن مفهوم الاستقلال المطلق ليس هدفاً واقعياً. وتمت الإحاطة علماً بضرورة إدراج عنصر استراتيجية إدارة التغيير في أداة التقييم الذاتي التنظيمي. وأشار أيضاً إلى أن الخطوة التالية لبعض المنظمين، كما أوضحت ليتوانيا، والتجارب الناجحة التي مرت بها ألمانيا ولاتفيا وليتوانيا، ستمثل في الانتقال إلى نهج متعدد القطاعات لتحقيق الكفاءة. غير أنه تم الاعتراف بأن اختيار الهيكل المؤسسي يختلف من بلد إلى آخر. وتؤثر التقاليد والأطر القانونية تأثيراً كبيراً على الهيكل الحالي، ويعتبر الموظفون من العناصر الرئيسية، وكانت القضايا عبر القطاعات تعالج بنهج مختلفة من الهيئات التنظيمية المنبثقة عن التقارب. واحتتم مدير المناقشة بالتأكيد على أنه ليس بإمكان المنظمين الحفاظ على الوضع الراهن. وعليهم أن يتكيفوا مع التغيير. ويجب عليهم أن يساهموا في تحقيق الرفاهية لسكان العالم. وسلط الضوء على الدور الحاسم الذي يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات في توفير محافل لتبادل الأفكار والخبرات.

ورشة عمل بشأن توصيل مدرسة، توصيل مجتمع

بحث ورشة العمل المبادرة الرائدة بشأن توصيل مدرسة، توصيل مجتمع التي أطلقت في 2009 من أجل تركيز اهتمام خاص على فئات معينة من السكان، لا سيما الشباب والأطفال والنساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمعات المحلية في المناطق المحرومة من الخدمات.

وعرضت سوزان شور، رئيسة شعبة المبادرات الخاصة، النتائج التي تحققت منذ إطلاق هذه المبادرة، بما في ذلك مجموعة أدوات⁷ على الخط لتبادل أفضل الممارسات، ومشاريع صغيرة لوضع خطط التوصيل في المدارس الوطنية، ومجموعة أدوات للنفاذ الإلكتروني لواجبي السياسات⁸، فضلاً عن عدد من المراكز المجتمعية متعددة الأغراض للأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية.

ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فإن 90 في المائة من الأطفال المعوقين لا يذهبون إلى المدرسة. وهذا مؤشر يمكن بل يجب أن يتغير بفضل إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وذكرت أمثلة عن حالات حيث يبادر المنظمون إلى اتخاذ خطوات لتحديد شروط لضمان توفر هواتف محمولة يمكن الوصول إليها في أسواقهم، وحيث قام مشغلون بتطوير مدونة للممارسات الصناعية لضمان توفر هواتف محمولة. ولوحظ أيضاً كيف أن الانتقال من التلفزيون

⁷ www.itu.int/ITU-D/connect/flagship_initiatives/connecting_children/index.htm

⁸ www.e-accessibilitytoolkit.org

التماثلي إلى التلفزيون الرقمي يوفر فرصة مثالية لتحديث القواعد التنظيمية للإذاعة، وكيف يمكن للمنظمين أن يؤدي دوراً في إذكاء الوعي العام من خلال حملات بشأن توفر إمكانية النفاذ لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يمكن للمنظمين تشجيع استعمال أموال الخدمة الشاملة لتمويل مشاريع للأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن للمنظمين أيضاً منح تراخيص خاصة لتشغيل المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة المرأة.

وسُلط الضوء أيضاً على أهمية الوصول إلى النساء والفتيات لا سيما في العالم النامي، علماً أنهن تشكلن أكبر نسبة مئوية من الناس الذين تخلفوا عن ركب الحصول على التعليم والإمام بالقراءة والكتابة - وكثيراً ما تعاني هذه النساء والفتيات من قلة أو انعدام فرص الحصول على الرعاية الصحية والخدمات المالية أو اتخاذ القرارات السياسية.

عرض برازيت برايمينونغلو كارن، عضو في لجنة الاتصالات الوطنية (NTC) في تايلاند، المشاريع التي يجري تنفيذها لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمسنين والمحرومين.

في تايلاند، يندرج النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار التزام الخدمة الشاملة (USO). وبموجب قانون الأعمال التجارية في مجال الاتصالات لعام 2001، من واجب اللجنة توفير خدمات الاتصالات للمؤسسات التعليمية والطبية والمرافق التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمسنين والمحرومين من استعمال خدمات الاتصالات العامة. وعُرض العديد من المشاريع بما في ذلك المدارس لفائدة الشعوب الأصلية وذوي الاحتياجات الخاصة وأكشاك الهاتف لاستيعاب الكراسي المتحركة والأجهزة بلوحة مفاتيح لتمكين الأشخاص الذين يعانون من ضعف في السمع والكلام من الاتصال من خلال خدمات الترحيل. ويحصل المسنون ذوو الدخل المنخفض في المناطق الريفية على بطاقات هاتفية، وأطلقت خدمة معلومات تستعمل نظام المعلومات الرقمية القابلة للنفاذ (DAISY) لمساعدة المصابين بضعف البصر أو الذين يعانون من صعوبة في القراءة، بالإضافة إلى كتب إلكترونية وقصص للأطفال يمكن النفاذ إليها عبر الهواتف المحمولة. وفي إطار مشروع آخر، تم إنتاج 10 000 تسجيل فيديو لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية من التواصل بشكل عادي. وتقدم لجنة الاتصالات الوطنية أيضاً برنامجاً للتأليف الموسيقي يمكن الأشخاص ضعاف البصر من تعلم التأليف الموسيقي والعزف على الآلات الموسيقية. وتُوفر أيضاً دورات تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك التجارة الإلكترونية.

وطورت اللجنة التي أنشئت منذ ثلاث سنوات معايير اتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تشمل معايير للهواتف العمومية والهواتف المحمولة ومعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأنشئ أيضاً مركز اتصال للأشخاص ذوي الإعاقة وفهرس بالرموز المستعملة في لغة الإشارة.

قدمت إميلي هيشر خامولا، نائبة مدير وحدة تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هيئة تنظيم الاتصالات بملاوي، المبادرات المتخذة في بلدها لتوفير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية الريفية. وتشمل الاستراتيجية الوطنية في ملاوي استعراض الإطار القانوني لتمكين إنشاء صندوق النفاذ الشامل وتشمل تمويل برنامج يتعلق بمبادرة توصيل مدرسة، توصيل مجتمع. وتعمل حكومة ملاوي على تسهيل النفاذ إلى الشبكات وتقوم بحملات إذكاء الوعي للتعريف بمراكز النفاذ العام إلى الإنترنت (PIAC)، وتقوم بتوسيع شبكتها وتخطط لوضع سياسة للنفاذ المفتوح للتوصيلات المقبلية بالكبلات البحرية. وتخطط الحكومة أيضاً لتوصيل مكاتب البريد (2010-2011) ومئات المؤسسات الحكومية في إطار المشروع الإقليمي للبنية التحتية للاتصالات (2011-2012). ووضعت التزامات الترخيص لإنشاء مختبرات الإنترنت في المدارس وكانت نتيجة ذلك استفادات مؤسسات جامعتين من مختبر/توصيل بالإنترنت. وينصب التركيز أيضاً على إنتاج المحتوى المحلي.

عرض آرفيند كومار، مستشار، هيئة تنظيم الاتصالات في الهند (TRAI)، أهداف البرنامج الوطني للحكم الإلكتروني (NeGP)، وبرنامجاً متعدد أصحاب المصلحة يركز أساساً على إتاحة الخدمات العامة الحاسمة وتشجيع المشاريع الريفية. ويسعى هذا البرنامج الذي يضم 27 مشروعاً من "مشاريع المهام" (mission mode) (MMP) التي لها أهداف وأبعاد واضحة المعالم، إلى توفير محتوى وخدمات فيديو وصوتية وبيانات عالية الجودة والفعالية من حيث التكاليف، والحكم الإلكتروني والتعليم والصحة والطب عن بعد والترفيه وخدمات الحكم السديد على الويب في المناطق الريفية حيث يمكن للناس الحصول على استمارات الطلبات والشهادات على الخط فضلاً عن دفع فواتير الكهرباء والهاتف والماء. وهناك هدف آخر للبرنامج

يتمثل في تهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لكي تؤدي دوراً فعالاً في تنفيذ برنامج مركز الخدمات العامة. وقد تم إنشاء حوالي 83 569 مركزاً من مراكز الخدمة العامة حتى 31 يوليو 2010 ويخطط لنشر ما مجموعه 250 000 مركز، من أجل سد الفجوة الرقمية وتيسير النمو الشامل في البلاد.

ويجري دعم مشروعين آخرين لتوفير توصيلات عريضة النطاق للمناطق الريفية والنائية ومطابق الخدمات العامة في المناطق الريفية من خلال تمويلها من صندوق الخدمة الشاملة. ويمثل توفير خدمات مالية أساسية بواسطة الهاتف المحمول مشروعاً آخر قيد التنفيذ وتقوم هيئة تنظيم الاتصالات في الهند بوضع اللمسات الأخيرة لإطار اتفاق بين موردي خدمات الاتصالات الحاصلين على رخصة والبنوك؛ بالإضافة إلى إيجاد سبل لضمان نوعية خدمة جيدة للمستهلك وتأمين خدمة "المعاملات المصرفية المتنقلة" من خلال استعمال خدمة الرسائل القصيرة (SMS).

ورشة عمل بشأن البرامج الوطنية لتوصيل المدارس

حددت ورشة العمل بشأن البرامج الوطنية لتوصيل المدارس الخطوات الملموسة التي يمكن أن يتخذها المنظمون للنهوض بالتوصيل بشبكة الإنترنت عريضة النطاق في المدارس وحفز المدارس الموصلة لتصبح مراكز مجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحدد مجموعة أدوات الاتحاد بشأن توصيل مدرسة، توصيل مجتمع (www.connectaschool.org) أفضل الممارسات فيما يتعلق بتوصيل المدارس وتطوير المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تلبية احتياجات النساء والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك إجماع دولي على أن جميع المدارس ينبغي أن تكون موصلة بحلول 2015، وذلك تماشياً مع الأهداف التي حددتها "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" (WSIS) التي تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

قدمت **صوفي مادنس توسكانو**، عرضاً عن **البرامج الوطنية لتوصيل المدارس (NSCP)**، وأشار إلى أن العديد من البلدان اليوم تقوم بتحليل كيفية استخدام قدرتها الإضافية من حيث النطاق العريض التي توفرها الكبلات البحرية والشبكات الأساسية ذات الألياف البصرية والشبكات الساتلية. وسلطت الضوء على العديد من الأمثلة القطرية المحددة في إطار مجموعة الأدوات "توصيل مدرسة، توصيل مجتمع" تشمل البرازيل وإكوادور ومصر والبرتغال وتونس والمغرب والأسباب الهامة التي تدفع البلدان إلى تطوير برنامج من هذا النوع. وقدمت الفوائد والسبل الممكنة لتمويل مثل هذه المشاريع والقضايا الرئيسية التي تعين أن تعالجها هذه البرامج.

قدمت **السيدة روكسان ماكلفان**، برنامج E-Rate التابع للجنة الاتصالات الفيدرالية في الولايات المتحدة والبرنامج الوطني للجنة الاتصالات الفيدرالية فيما يتعلق بالنطاق العريض. واليوم، مع مشاركة 95 في المائة من المدارس في هذه البرامج، يمكن للمدارس أن تحصل على التوصيل من البلديات والجامعات وما إلى ذلك، ويمكن استخدام المرافق الموصلة لخدمة المجتمع. وتسعى لجنة الاتصالات الفيدرالية أيضاً إلى إيجاد موارد لتمويل "أجهزة لا سلكية تستعمل خارجياً" مثل أجهزة Kindles و iPad التي يمكن أن تخزن مئات آلاف الكتب مما يسمح بتقليل عدد الكتب المدرسية المقدمة للطلبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج مفتوح أمام المدارس الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة الجسدية والإدراكية ومراكز احتياز الأحداث.

قدمت **السيدة ميرسي وانجو**، **مشروع التوصيلية في المدارس**، وشرحت كيفية دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج الوطنية للتنمية والتعليم في كينيا على مستوى التعليم الابتدائي المجاني. وكجزء من الاستراتيجية الحكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم تحديد المدارس والمستشفيات كنقاط إرساء للمجتمعات في كينيا التي تفتح أبوابها للناس في عطلات نهاية الأسبوع وفي المساء، وتجري إقامة شراكات لتوفير مدرسين وتوليد المحتوى المحلي.

ويعزز توصيل المدارس أساليب التعليم ويفتح المجتمعات الريفية أمام بقية العالم بما يساهم في بناء القدرات البشرية واستحداث فرص العمل. وتسلب التجارب الأولية الضوء على حاجة كينيا لاعتماد التدريب في مجال السلامة على الخط وتحسين الإلمام بالمعلوماتية بين المدرسين عند وضع برامج التوصيل الخاصة بها. ودفعت هذه المشاريع أيضاً المدارس في المناطق المحاورة إلى

حيازة أجهزة الحاسوب الخاصة بها أو فرض رسوم لحيازة لوحات شمسية إضافية، وأجهزة العرض وأجهزة التسيير، دون الحصول على التمويل من صناديق الخدمة الشاملة.

وتقوم لجنة الاتصالات في كينيا (CCK) حالياً بتحليل كيفية رفع مستوى الخبرة وتوسيعها لتشمل الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وتعاون أيضاً مع وزارة التعليم لرقمنة المناهج المحلية. ولاحظت كينيا أن التكلفة العالية لأجهزة الحاسوب يمكن معالجتها بتخفيض الضرائب المفروضة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدام الهواتف المحمولة كمنصة للصحة والتعليم.

آفاق المستقبل والاختتام

شدد مدير مكتب تنمية الاتصالات السيد سامي البشير المرشد على أهمية التعاون وتقاسم الخبرات الذي تسمح به الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات. ولاحظ كذلك أن المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات المشتركة تبرز الأعمال التي أنجزت في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات هذا العام. وأعرب أيضاً عن شكره لوكالة تنظيم الاتصالات والبريد وللمساهمين.

وافق السيد ندونغو دياو، المدير العام لوكالة تنظيم الاتصالات والبريد، على أن تنظيم الاتصالات قطع أشواطاً طويلة تمهد الطريق لإقامة توصيلات واتصالات أسرع وتحسين النوعية وزيادة الخدمات وانخفاض التكاليف، وكل ذلك لصالح المستعمل. ويجب وضع قواعد وقوانين من أجل التنظيم ولكن ينبغي أن تكون مرنة بما يكفي للتكيف بصورة مستمرة مع التقدم التكنولوجي والتغيرات الجارية.

ويمكن الإشارة إلى أفضل الممارسات التي حددتها الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات هذا العام بالتعبير "SMART" - محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية في الوقت المناسب. وشدد على أهمية التفاوض في المنافسة دون إيذاء الاستثمار أو الابتكار، وفي نفس الوقت حماية المستهلكين والمصالح العامة. وقام بتلخيص المشاورات الواسعة التي أدت إلى المبادئ التوجيهية لهذا العام كعملية التآزر، وأعرب عن شكره لجميع المشاركين. واعتمدت المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات المعروضة. ووضعت هذه المبادئ التوجيهية استناداً إلى المدخلات الواردة من: جمهورية الكونغو وفرنسا والهند ولبنان وليبيريا وموريشيوس والبرتغال والمملكة العربية السعودية والسنغال وسورينام وسويسرا وتايلاند والولايات المتحدة.

وذكر السيد ماريو مانيفيتش، رئيس دائرة السياسات والاستراتيجيات بمكتب تنمية الاتصالات (مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات) المشاركين بالبرنامج العالمي لتبادل المعلومات (G-REX) وأشار إلى آخر التحسينات التي أدخلت على مركز تبادل المعلومات بشأن القرارات التنظيمية المتخذة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTDec)، وهو عبارة عن مورد على الخط يوفر نقطة نفاذ وحيدة للقرارات الصادرة عن الهيئات المعنية باتخاذ القرارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل منظمي الاتصالات وأمناء المظالم من القطاع الخاص والمحاكم المتخصصة في فض النزاعات. وأشار إلى المواضيع المقبلة التي ستخضع للمتابعة في 2011. وأشيد بالفائزين بجوائز G-REX هذا العام⁹.

أخذ ممثل كولومبيا الكلمة لتهنئة السنغال وجميع من شاركوا في تنظيم هذا الحدث، وأعلن بالنيابة عن رئيس كولومبيا أن بلده سيكون له الشرف لاستضافة الندوة المقبلة لمنظمي الاتصالات.

أعطى السيد سامي البشير المرشد الكلمة للمشاركين لكي يدلوا بأرائهم بشأن موضوع الندوة لعام 2011. واقترح أن تركز هذه الندوة لتحليل السياسات والاستراتيجيات المناسبة للنطاق العريض.

وأكد السيد سامي البشير المرشد في ملاحظاته الختامية، على أن هذه الندوة أدت دوراً محورياً في تمكين العالم الرقمي ليوم غد. وذكر أن الندوة احتفلت بعيدها السنوي العاشر وأنها عقدت لأول مرة في إفريقيا وكانت حاسمة لاعتماد مبادئ الشبكات المفتوحة. وأضاف قائلاً إن تمكين العالم الرقمي ليوم غد يقترن مع ضمان الشمول الرقمي للجميع. وأعرب عن

9 اللجنة الوطنية لتنظيم الاتصالات (NTRC)، سانت فنسنت وجرينادين؛ مؤسسة الاتصالات الوطنية (NTC)، السودان؛ هيئة تنظيم البريد والاتصالات في الكونغو (ARPTC)، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ هيئة تنظيم الاتصالات، سلطنة عمان.

شرفه العظيم لحضور رئيس جمهورية السنغال، صاحب الفخامة السيد عبد الله واد. وتوجه بشكره الخالص للسيد دياو فريق وكالة تنظيم الاتصالات والبريد والسلطات السنغالية للتنظيم الممتاز لهذا الحدث. كما وجه الشكر لجميع المشاركين ومديري المناقشات والمتدخلين والمتحدثين ومؤلفي وثائق الندوة واختتم بتوجيه الشكر للمترجمين الفوريين. وأعرب عن افتخاره بالنتائج المحققة في دورة 2010 وأعرب عن أطيّب تمنياته للسيد براهيم سانو، مدير مكتب التنمية المنتخب.

أعرب السيد ندونغو دياو، المدير العام لوكالة تنظيم الاتصالات والبريد، في ملاحظاته الختامية عن ارتياحه لتعاون الشمال والجنوب في الاطلاع إلى المستقبل. وذكر بأن أهدافاً مشتركة تربط بينهما وأن بلدان الشمال لجأت إلى بلدان الجنوب التي لديها الخبرة المتخصصة. وأن الاتصالات تمثل الحاضر والمستقبل أيضاً. وشدد كذلك على أنه لا يمكن إحراز تقدم بدون استشراف آفاق المستقبل. وأعرب عن شكره لجميع المشاركين والاتحاد الدولي للاتصالات وموظفيه.

وهنأت فخامة السيدة أميناتا تول، وزيرة الاتصالات ووزيرة الدولة، الاتحاد الدولي للاتصالات لقيامه، بالتعاون مع وكالة تنظيم الاتصالات والبريد، بجمع هؤلاء الخبراء البارزين للتفكير ومناقشة وتبادل الخبرات الملموسة. واعترفت بأهمية الاتحاد الدولي للاتصالات في تعزيز بناء القدرات البشرية وفي تحسين الأطر التنظيمية. وأشارت كذلك إلى أننا نعتمد كلنا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصر اقتصاد "المعرفة". وسلطت الضوء على التقدم الذي أحرزته السنغال من حيث مستويات التغلغل وهنأت الكيانات السنغالية المختصة. واختتمت الجلسة بالإعراب عن تمنياتها الخالصة للسيد سامي البشير المرشد وهنأت مدير مكتب تنمية الاتصالات المنتخب، السيد براهيم سانو.

أعلنت فخامة السيدة أميناتا تول اختتام الجلسة.

الملحق ألف

الندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات

أفضل الممارسات

لتمكين النفاذ المفتوح¹⁰



مع تزايد تعقد بيئة سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم الحاجة إلى إعادة النظر في الدرجات المختلفة من القواعد التنظيمية اللازمة لإرساء الاستراتيجيات والأطر التنظيمية الوطنية المتصلة بالنطاق العريض حول مفهوم متعدد الجوانب، وهو النفاذ المفتوح، سواء إلى الشبكات أو من خلالها، والذي يسمح بتحقيق المنافسة الفعالة مع كفاءة توفر خدمات للمستهلكين يسهل الوصول إليها بتكلفة معقولة ويمكن الاعتماد عليها.

وقد يتطلب الأمر الآن سلماً جديداً من التنظيم لإقامة التوازن الصحيح بين المنافسة على صعيد الخدمات والمنافسة على صعيد البنية التحتية للتصدي للتحديات التي ينطوي عليها النفاذ إلى الشبكات والخدمات عريضة النطاق. ويشمل ذلك كفاءة النفاذ على قدم المساواة وبدون تمييز إلى الشبكات وإزالة الاختناقات المحتملة التي يمكنها أن تمنع المستعملين النهائيين من التمتع بالفوائد الكاملة للعيش في عالم رقمي تدفعه سرعة النفاذ المتاح في كل مكان ووقت بغض النظر عن أماكن وجود مقدمي الشبكات والمستعملين.

ونحن، منظمو الاتصالات المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2010، نقدم المبادئ التوجيهية التالية بشأن أفضل الممارسات لتمكين الشبكات المفتوحة.

أولاً تعريف النفاذ المفتوح: توضيح المفاهيم المختلفة

- 1 نلاحظ أن النفاذ المفتوح، من منظور مقدمي الخدمات، يعني إمكانية قيام الأطراف الثالثة باستعمال بنية تحتية موجودة للشبكات. ويمكن أن يأخذ النفاذ المفتوح شكلين رئيسيين: النفاذ المفتوح المنظم (كما في حالة التفكيك لا سيما في وجود مشغل مهيمن) والنفاذ المفتوح التجاري.
- 2 ينبغي أن يتاح لكل مستعمل (مستهلك) النفاذ إلى جميع الخدمات والتطبيقات التي تحملها هذه الشبكات شريطة أن تكون هذه الخدمات والتطبيقات متاحة للجمهور وقانونية؛ وذلك بغض النظر عن نوع الشبكة أو الجهة التي توفر هذه الشبكات أو تستعملها، وبطريقة شفافة وغير تمييزية. وينبغي عدم تضيق نطاق اختيارات المستعمل بدون داع بسبب عدم قدرة المنافسين على الحصول على خدمات النفاذ وخاصة عبر البنية التحتية في المرحلة الأخيرة.

10 أعدت المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات استناداً إلى مدخلات مقدمة من: جمهورية الكونغو وفرنسا والهند ولبنان وليبيريا وموريشيوس والبرتغال والمملكة العربية السعودية والسنتغال وسورينام وسويسرا وتايلاند والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً

النفوذ المفتوح إلى الشبكات: ما هي الأدوات السياسية والتنظيمية اللازمة لتمكين فتح النفوذ إلى مرافق الشبكات (أي شبكات الألياف الدولية، مرافق "عنق الزجاج" أو المرافق "الجوهرية"، الشبكات الأخرى) بدون الإضرار بالاستثمار والابتكار؟

- 1 تؤكد أهمية التشريعات اللازمة لإرساء مبادئ عامة بشأن النفوذ المفتوح وعدم التمييز والفعالية والشفافية، مع التشديد على أهمية التقاسم الإيجابي والسلي للبنية التحتية في استعمال شبكات الاتصالات الإلكترونية - في ممتلكات تابعة لأي شركة تشغيل أو كيانات خاصة أو هيئات عامة، حتى لو كانت تعمل في قطاعات أخرى.
- 2 ونلاحظ أنه بهدف تشجيع نشر النطاق العريض والحفاظ على طابع الانفتاح والتواصل الذي تتميز به الإنترنت المتاحة للجمهور وتعزيز هذا الطابع، يمكن لمنظمي الاتصالات النظر في تكليف الموردين المهيمنين لشبكات النطاق العريض الوطنية بما في ذلك محطات إقامة الكبلات بتوفير النفوذ المفتوح على أساس منصف وغير تمييزي إلى شبكاتهما وتسهيلهما الجوهرية أمام المنافسين في مختلف مستويات الشبكات.
- 3 ونعترف بأهمية تنظيم التوريد بالجملة، بما في ذلك الالتزام بنشر العروض المرجعية للنفوذ إلى المرافق الجوهرية والأسعار الموجهة نحو التكاليف، كوسيلة لكفالة النفوذ المفتوح.
- 4 ونحن نُقر بأنه على المنظمين في البلدان التي تستعمل الألياف البصرية في المباني تحديد القواعد اللازمة لكفالة النفوذ المتقاسم على قدم المساواة، ومنع السلوك التمييزي والاحتكار من جانب شركة التشغيل الأولى للبنية التحتية في هذه المباني.
- 5 ونعترف بأنه من الأمور ذات الفائدة الكبرى لجميع الأطراف الفاعلة في السوق، أن يوجد نظام معلومات مركزي يتضمن سجلات بيانات عن البنى التحتية المملوكة للهيئات العامة ومشغلي الاتصالات الإلكترونية وعن المرافق العامة الأخرى التي يمكن تقاسمها. ونشجع المشغلين على إعداد معلومات تتعلق بالتقاسم السلي للبنية التحتية (أي العناصر المدنية مثل الأنفاق والأبراج) التي يمكن تقاسمها (بما في ذلك الممرات والمساحات المتاحة)، وإتاحة هذه المعلومات في قواعد بيانات مفتوحة من خلال الإنترنت المتاحة للجمهور، على أن تكون الأسعار ذات الصلة قائمة على أساس التكاليف.
- 6 ونعترف بأهمية التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة (من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيره من القطاعات) في نشر الأشغال المدنية من أجل منع أي حواجز تعترض انتشار شبكات النطاق العريض. كما نؤكد أهمية تحديد قواعد مرنة للنفوذ المفتوح ملائمة للنمو السريع للنطاق العريض.
- 7 ونوصي ببلورة استراتيجية لإدارة التغيير لمساعدة المنظمين في إصلاح ممارساتهم التنظيمية من أجل التكيف على نحو ملائم مع متطلبات هياكل السوق والابتكارات والنماذج التجارية الجديدة.

ثالثاً

الشبكات المفتوحة: كيف يتحقق النفوذ لكل مواطن للتمتع بفوائد شبكات النطاق العريض في كل مكان (أي من خلال سياسات النفوذ الشامل إلى النطاق العريض والانتقال إلى شبكات الجيل التالي والاستفادة من المكاسب الرقمية)

- 1 إننا نعترف بأن كفاءة توزيع وتخصيص طيف المكاسب الرقمية ستؤدي إلى فوائد اجتماعية واقتصادية يمكن أن تحفز الابتكار لصالح توفير اتصالات وخدمات منخفضة التكلفة، وخاصة في المناطق الريفية والنائية.
- 2 ونشير بأن تقوم الحكومات بتحديث تعريف الخدمة الشاملة مع تطور الاحتياجات لكفالة حيادية التكنولوجيا وإدراج النفوذ عريض النطاق.
- 3 ونلاحظ ضرورة وضع خطط واستراتيجيات وطنية ملموسة لحفز نشر شبكات النطاق العريض، وخاصة في البلدان النامية. وفضلاً عن ذلك، ونظراً إلى التحديات التي ينطوي عليها جذب الاستثمارات لمشاريع التنفيذ كبيرة الحجم،

ينبغي أن تنظر هذه الاستراتيجيات في دور الدولة في تمويل البنية التحتية الوطنية للنطاق العريض، بما في ذلك من خلال شركات بين القطاعين العام والخاص وتشجيع مشاركة البلديات أو المدن.

رابعاً الإنترنت المفتوحة والحيادية: كيف تعالج إدارة الحركة في شبكات تتزايد اختناقاً مع تطبيق قواعد منصفة في الوقت نفسه؟

- 1 فيما يتعلق بإدارة الحركة في الإنترنت نوصي بعدم التمييز إلا في الحالات المبررة موضوعياً في الطريقة التي تجري بها معالجة تدفقات البيانات المختلفة، سواء وفق نوع المحتوى أو الخدمة أو التطبيق أو الجهاز أو عنوان منشأ أو مقصد التدفق.
- 2 ونوصي موردي خدمات الإنترنت (ISP)، لدى استخدامهم لآليات إدارة الحركة لضمان توفير النفاذ إلى الإنترنت في أي نقطة من الشبكة، بأن يتقيدوا بالمبادئ العامة فيما يتعلق بالملاءمة والتناسب والكفاءة وعدم التمييز بين الأطراف والشفافية.
- 3 ونعترف بأن ضمان اتباع ممارسات رشيدة من أجل إدارة الحركة يتطلب من المنظمين اتخاذ تدابير مثل:
 - النظر في تنفيذ تدابير تؤدي بموردي خدمات الإنترنت إلى إعلان المعلومات الخاصة بإدارة الشبكات وجودة الخدمة وغير ذلك من الممارسات المعقولة التي يحتاجها المشتركون وموردو المحتوى والتطبيقات والخدمات؛
 - السماح للعملاء بإنهاء عقودهم بسرعة بدون تحمل تكاليف انتقال عالية؛
 - السماح للعملاء بالمطالبة بالحد الأدنى من نوعية خدمة النفاذ إلى الإنترنت؛
 - صياغة توجيهات سياسة عامة تعلن حقوق المستهلكين في النفاذ إلى أي محتويات وتطبيقات وخدمات قانونية عبر توصيلهم بالإنترنت.
- 4 ونلاحظ أنه لا يمكن لهذه المبادئ أن تحل محل أي التزام من التزامات أي من موردي خدمات الإنترنت ولا أن تحد من قدرته على توفير الاتصالات في حالات الطوارئ أو تلبية احتياجات إنفاذ القانون وسلامة الجمهور أو احتياجات سلطات الأمن القومي، بما يتفق مع القوانين السارية.
- 5 ويمكن للمنظمين النظر في تيسير إنشاء محتوى محلي وإقامة نقاط محلية للتبادل عبر الإنترنت (IXP) لزيادة وتيسير تدفق البيانات على الصعيد الدولي.

خامساً النفاذ المفتوح إلى المحتوى: ما هو دور المنظمين في تقديم الخدمات العامة على الخط (مثل الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية) وخلق الطلب على هذه الخدمات؟

- 1 نشدد على أهمية القيام، من ناحية، بوضع شروط مسبقة تتصل بالجوانب التنظيمية والقانونية والتقنية والتقييمية وبالتشغيل البيئي بحيث تستطيع السلطات العامة أن تعرض خدماتها إلكترونياً، والقيام، من ناحية أخرى، بإنشاء مواقع عامة في شبكة الويب وتشغيلها على أن تكون سهلة الاستعمال ومفتوحة أمام الجميع وفقاً للمبادئ التوجيهية والمعايير ذات الصلة.
- 2 قد يرغب المنظمون أيضاً في كفاءة التوصيلية عريضة النطاق في جميع المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات بحيث يمكن أن يستفيد المواطنون من هذه الخدمات عند التوصيل من خلال عرض نطاق كبير.
- 3 ونلاحظ وجود حاجة مؤكدة إلى زيادة الوعي بمخاطر التقدم التكنولوجي بين المستهلكين واتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيانات والخصوصية وحقوق المستهلك وحماية صغار السن والشرائح الضعيفة من المجتمع.

سادساً التحديات التي تواجه الشبكات المفتوحة (مثل التهديدات السيبرانية والجوانب غير المتوقعة في مجتمع المعلومات والمنازعات والكفاءة التنظيمية والاتساق عبر الخدمات والشبكات): ما هي الاستراتيجيات اللازمة؟

- 1 نلاحظ أن الشبكات المفتوحة تشكل تحديات من ناحية استقرار الشبكة والاستمرارية التجارية والمرونة العملية وحماية البنية التحتية الأساسية وخصوصية البيانات ومنع الجرائم. ونظراً لأن شبكات بروتوكول الإنترنت تستند إلى معمارية مفتوحة وبروتوكولات معروفة للجميع، فإنها معرضة للهجمات السيبرانية. ويتطلب تعقد التحديات تُهجماً شاملة في شكل عمليات تجمع أصحاب المصلحة المتعددين من ناحية وتعزز تعاون مختلف السلطات المعنية على صعيد الخدمات المختلفة من ناحية أخرى.
- 2 ونلاحظ أنه من الجوهرى أن يطبق مقدمو الخدمة ممارسات معتدلة لإدارة الشبكات فيما يتعلق بالحركة الخارجة والحركة الداخلة كذلك. إذ من شأن هذه الممارسات أن تقضي على الهجمات من المنبع وبالتالي توقف انتشارها بدون تعريض الشبكات للاختناق.
- 3 ونوصي بوضع تدابير لمراقبة الحركة الخارجة ثم توحيدها بهدف إضافة طبقة أمنية جديدة إلى التدابير الحالية التي يطبقها أصحاب المصلحة.
- 4 ويمكن للمنظمين النظر في تنفيذ تدابير تمنع موردي خدمات الإنترنت من توصيل أجهزة المستخدمين بالشبكات إذا كانت هذه الأجهزة غير قانونية.
- 5 ونعترف بأن الاستراتيجيات الرامية إلى استتباب الأمن في الفضاء السيبراني عليها الانتقال من موقف رد الفعل التقليدي إلى موقف متزايد الإيجابية من خلال تضييق نوافذ التعرض وتحسين زمن رد الفعل وتخفيف الهجمات بصورة فعالة. ونشدد أيضاً على أن منع الهجمات من خلال سد ثغرات الأنظمة المعرضة للمخاطر وتنفيذ الحوائط النارية أو تكنولوجيات مراقبة النفاذ الأخرى، والرصد من خلال أنظمة اكتشاف التطفل والاستجابة للتهديدات في الوقت الفعلي، قد أصبح أمراً حاسماً في تشغيل الشبكات بفعالية.
- 6 ونؤكد على أهمية وجود إطار تنظيمي منسق داخل مختلف المناطق وإقامة حوار واسع بين جميع أصحاب المصلحة بحيث يمكن مواصلة مناقشة هذه القضية المركزية، أي قضية شبكات النفاذ المفتوح، واتخاذ التدابير الملائمة بشأنها.